يدعو لإحلال السلام خلال عام واحد وتحرير كامل الأراضي الفلسطينية نهاية 2017

مشروع قرار إنهاء الاحتلال أمام مجلس الأمن ... وإسرائيل تصرخ على قدر الالم : إعلان حرب

محمود عباس وبنيامين نتنياهو

عواصم - وكالات : قدم الأردن رسميا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء مشروع قرار يدعو إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين خلال عام واحد وانهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بنهاية 2017.

وتلقى مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا بشكل رسمي مشروع القرار الذي اعده الفلسطينيون وهو ما يعني امكانية طرحه للتصويت خلال 24 ساعة ولكن لا يوجد ما يضمن حدوث ذلك. وهناك بعض المسودات التي قدمت رسميا الى مجلس الأمن ولم يتم التصويت عليها قط.

ويقول دبلوماسيون إن المفاوضات بشأن النص قد تستغرق اياما أو اسابيعا. وقالت دينا قعوار مبعوث الأردن لدى الأمم المتحدة انها تأمل ان يتوصل المجلس إلى قرار بالاجماع بشأن مسودة القرار الاردني.

وتسلم مجلس الأمن في اكتوبر مشروع قرار فلسطينيا يدعو الى انهاء الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية بحلول نوفمبر تشرين الثاني 2016 لكن الولايات المتحدة ودولا اخرى اعتبرت هذا النص غير مقبول.

ويتعين موافقة تسعة اصوات للتصديق على القرار وهو ما قد يرغم الولايات المتحدة وهي حليف وثيق لاسرائيل أن تقرر ما اذا كانت ستستخدم حق النقض «الفيتو» ضده ام لا.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الثلاثاء إن الولايات المتحدة «لم تحسم امرها بشأن الصياغة او المقاربة او قرارات محددة ولا أي شيء من هذا».

وتعكف فرنسا وبريطانيا والمانيا ايضا على صياغة مشروع قرار. وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن مشروع القرار سيقترح اختتام محادثات السلام في غضون عامين. وقال دبلوماسيون إنه سيتم وضع اطر زمنية اخرى لانهاء الصراع.

ويعكس مشروع القرار الفلسطيني على الارجح بعض الافكار الأوروبية.

وينص مشروع القرار الذي قدم يوم الاربعاء على ضرورة ان يستند اي حل يتم التوصل اليه من خلال التفاوض إلى عدة عوامل منها حدود 1967 والاتفاقات الامنية والقدس كعاصمة مشتركة للدولتين وهو ما يلبي الطموح المشروعة للطرفين ويحمي حرية العبادة.

ويدعو النص ايضا الجانبين إلى التوقف عن اي اجراءات احادية وغير قانونية بما في ذلك الانشطة الاستيطانية والتي قد تقوض جدوى حل الدولتين.

بالمقابل وصف وزير الخارجية الإسرائيلي مشروع بالخدعة

وقال الوزير أفيجدور ليبرمان في بيان «من المؤكد أن ذلك لن يعجل بالتوصل لاتفاق لأنه لا شيء سيتغير دون موافقة إسرائيل».

وقال ليبرمان إن هذه الخطوة الأحادية في الأمم المتحدة والتي جاءت بعد أن انهارت في أبريل نيسان الماضي المحادثات التي عقدت برعاية أمريكية حول إقامة الدولة الفلسطينية لن تفعل شيئا سوى تعميق الصراع المستمر منذ عشرات السنين.

وأضاف «سيكون من الأفضل أن يتعامل مجلس الأمن مع الأمور التي تهم مواطني العالم حقا مثل الهجمات القاتلة هذا الأسبوع في استراليا وباكستان أو مناقشة الأحداث في سوريا وليبيا وألا يضيع الوقت على الخدع الفلسطينية».

ورغم تعليقات ليبرمان فقد ابدى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو انزعاجه من الضغوط الدولية على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة وقال إن متشددين إسلاميين سيحلون محل إسرائيل إذا انسحبت.

من جانبه قال وزير شؤون المخابرات الإسرائيلي يوفال شتاينيتس إن تقديم القيادة الفلسطينية مشروع قرار لإنهاء الاحتلال بمثابة «إعلان حرب».

وطالب الوزير الإسرائيلي بوقف تحويل عائدات الضرائب للسلطة وتشديد الإجراءات ضدها.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو جدد الاثنين الماضي رفضه المحاولات الفلسطينية في الأمم المتحدة لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وقال إن بلاده «ستقف بحزم ضد أية محاولة لإملاء شروط»، مشددا على أن إسرائيل «لن تقبل إجراءات أحادية محددة بسقف زمني في وقت ينتشر فيه الإرهاب الإسلامي عبر العالم».

أسفرت عن تدمير عشرات المخابئ الجبلية وتصفية العديد من الإرهابيين

الجزائر : الجيش يواصل عمليته الكبرى ضد المتشددين

الجيش الجزائري يواصل عمليته في المناطق الجبلية

الجزائر - «وكالات» : اسفرت عملية بدأها الجيش الجزائري في المناطق الجبلية القريبة من العاصمة إثر اختطاف وقتل فرنسي نهاية سبتمبر الماضي عن تدمير عشرات المخابئ الجبلية التي كانت حتى وقت قريب مراكز نشاط لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب ولجماعة «جند الخلافة» التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية.

وبدأت العملية -التي يشارك فيها ثلاثة آلاف من نخبة الجيش الجزائري- قبل 11 أسبوعا في منطقة جبلية جنوب شرق العاصمة الجزائرية بعد اختطاف وذبح رهينة فرنسي من قبل جماعة «جند الخلافة» المسلحة التي أعلنت مبايعتها أمير تنظيم الدولة أبو بكر البغدادي.

وقال مصدر أمني جزائري -طلب عدم الكشف عن هويته- إن عشرات المخابئ الجبلية والكهوف التي كانت تستغل من قبل مسلحي تنظيم القاعدة وجماعة جند الخلافة تم تدميرها في عملية عسكرية هي الأطول في تاريخ الجيش الجزائري ضد الجماعات المسلحة.

واعتبر الضابط السابق في الجيش الجزائري العقيد كمواس عبد اللطيف أن أهم نتيجة للعملية العسكرية هي أن جماعة جند الخلافة لم تتمكن من تنفيذ أي عملية على مدى أكثر من شهرين ونصف منذ بدء العملية العسكرية.

وأوضح عبد اللطيف أن الجيش الجزائري يهدف من وراء هذه العملية لحرمان جماعة جند الخلافة من استغلال مناطق نشاطها الرئيسية لتدريب مقاتلين جدد أو التحضير لعمليات جديدة. وقال موفق بن ساولي -وهو ضابط شرطة سابق ومختص في الشأن الأمني- إن العملية العسكرية التي أطلقتها قيادة الناحية العسكرية الأولى «منطقة عسكرية تشمل العاصمة ومحيطها» هي الأطول منذ بدأت المواجهات بين الجيش الجزائري والجماعات المسلحة قبل 22 سنة. وأضاف بن ساولي أن العملية بدأت بتوجيه عدة كتائب من القوات الخاصة الجزائرية إلى مناطق البويرة وتيزي وزو، من أجل حصار منطقتي تيكجدة وجرجرة الجبليتين اللتين تتحصن فيهما جماعة جند الخلافة المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ولم تنته إلى اليوم.

وقال مصدر أمني جزائري طلب عدم الكشف عن هويته إن العملية شملت الحدود مع تونس شرقي البلاد في البداية وثلاث محافظات قريبة من العاصمة، هي بومرداس وتيزيزو والبويرة.

ورغم أهمية قتل أو اعتقال المنتمين بقتل الرهينة الفرنسي فإن هدف العملية في المقام الأول هو تدمير الفرع الجديد لتنظيم الدولة بالجزائر.

وكانت جماعة جند الخلافة قد أعلنت انشقاقها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب مطلع سبتمبر الماضي، حيث نشرت بيانا عن تأسيسها بقيادة مطلوب للسلطات الجزائرية يدعى عبد المالك قوري ويعرف باسم عثمان الغاصمي، ثم أعلنت في 22 من الشهر نفسه عن اختطاف خبير تسلق جبال فرنسي يدعى هيرفي غوردال وقتله.

وفي بداية أكتوبر الماضي أعلن الجيش الجزائري عن اكتشاف مخبأ في موقع جبلي استغلته الجماعة، وفي 26 نوفمبر أعلن وزير العدل الجزائري الطيب لوح عن مقتل أحد خاطفي الرهينة الفرنسي وتحديد هوية أغلب أفراد المجموعة الخاطفة ليؤكد الأسبوع الماضي مقتل شخص ثان من المشتبه فيهم، وهو ما أكد أن العملية متواصلة.

«الأوروبي» يدين اعتقال الخرطوم لنشطاء ويطالب بالإفراج عنهم

بروكسل «كونا» -- دان البرلمان الاوروبي امس اعتقال الرئيس السابق للمرصد السوداني لحقوق الانسان امين مكي مدني ونشطاء سودانيين آخرين مطالبا باطلاق سراحهم «فورا ودون شروط».

ودعا البرلمان في قرار تبناه بالأغلبية السلطات السودانية الى «انهاء جميع اشكال المضايقات والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الانسان والغاء عقوبة الاعدام واعادة النظر في قانون الامن الوطني الذي يسمح باعتقال المشتبه بهم لمدة تصل الى اربعة اشهر ونصف الشهر دون اي مراجعة قضائية».

وتبنى القرار 582 عضوا مقابل رفض معارضة عضو واحد وامتناع 57 آخرين عن التصويت. يذكر ان مدني شغل في السابق منصب رئيس المرصد السوداني لحقوق الانسان بجانب رئاسته لكونفدرالية منظمات المجتمع المدني السودانية فضلا عن انه كان ممثلا للامين العام للامم المتحدة في كل من افغانستان وفلسطين وبيروت

اول شخصية تشغل المنصب لمرتين

الصومال : شارماركي يقود الحكومة الجديدة

عمر شارماركي

مقديشو - «وكالات» : عين عمر عبد رشيد علي شارماركي رئيسا للحكومة في الصومال التي ما زالت تواجه تمرد حركة الشباب الاسلاميين، وذلك خلفا لعبدي ولي شيخ احمد الذي اثار نزاع بينه وبين الرئيس حسن شيخ محمود، مطلع الشهر الجاري قلق المجتمع الدولي.

وشارماركي الخبير الاقتصادي الذي يحمل الجنسيتين الصومالية والكندية هو نجل عبد رشيد علي شارماركي رئيسا للصومال من 1967 وحتى اغتياله في 1969.

وقد فتح اغتيال والده الطريق للانقلاب الذي اطاح بعد اشهر بالرئيس محمد سياد بري واغرق الصومال في حرب اهلية. وما زالت البلاد الى اليوم محرومة من سلطة مركزية حقيقية يسيطر عليها زعماء حرب وعصابات اجرامية وميليشيات اسلامية.

وقال الرئيس الصومالي في فيلا صوماليا المجمع المحصن في مقديشو الذي يضم مقري الرئاسة ورئاسة الحكومة «انا سعيد باختيار عمر عبد رشيد علي رئيسا للوزراء».

وكان شارماركي «54 عاما» شغل منصب رئيس الحكومة في الصومال في 2009 و2010، واصبح بعد تعيينه الاربعاء اول شخصية تشغل هذا المنصب مرتين في البلاد. وكان عين في يوليو الماضي اول سفير لبلاده في الولايات المتحدة منذ عشرين عاما.

وقال شارماركي «سأواصل عملي لجلب الاستقرار وقيادة البلاد الى طريق الانتخابات الحرة» المقرر تنظيمها في 2016 وستكون الاولى منذ اكثر من 25 عاما.

وامام رئيس الوزراء الجديد 30 يوما لتشكيل حكومته وعرضها على البرلمان لنيل الثقة.

ويتولى شارماركي منصب رئيس الحكومة خلفا لعبدي ولي شيخ احمد الذي نشا نزاع بينه وبين الرئيس بداية كانون الاول/ديسمبر بسبب مذكرة بحجب الثقة في البرلمان. واثار هذا النزاع في السلطة قلق المجتمع الدولي الداعم للسلطات الصومالية الضعيفة.

وبعد خلاف استمر اشهرا، هاجم حسن شيخ محمود نهاية تشرين الاول/اكتوبر بشدة رئيس الوزراء واتهمه باتخاذ «قرارات فاضحة» لانه لم يستشره قبل القيام بتعديل وزاري.

«جند أنصار الله» تتبنى تفجير «الثقافي الفرنسي»

عواصم - «وكالات» : تبنت جماعة جند انصار الله السلفية الهجوم الذي استهدف المركز الثقافي الفرنسي في غزة الخميس الماضي في فيديو بثته على مواقع وحسابات لمجموعات سلفية على "تويتر"، ودعت إلى نصرة تنظيم الدولة الإسلامية.

وعرض الفيديو -الذي حمل عنوان "تفجير المركز الفرنسي في غزة، جند انصار الله" - عبوة ناسفة بقرب جدار موضحا أنها العبوة المستخدمة في العملية. كما عرض صورا لعدة مواقع أمنية لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» الواقعة في محيط المركز الفرنسي الذي وصفه بـ"الهدف".

وجاء في تسجيل الفيديو "يا أيها الموّحد إننا سنتفرّغ للدفاع عن الدولة الإسلامية وقد اجتمعت عليها عشرات الدول".

وأضاف "هيا أيها الموّحد لا تفوتنك هذه المعركة أينما كنت، فإذا قدرت على قتل كافر أميركي أو أوروبي وأخص منهم الفرنسيين الحاقدين الأنجاس رعايا الدول التي تحالفت على الدولة الإسلامية فتوكل على الله".

وكان انفجار قوي قد استهدف مبنى المركز الثقافي الفرنسي في مدينة غزة -الخميس ليلا- مما الحق اضرارا بسيطة في السور الخلفي للمركز الذي كان قد تعرض قبل نحو شهرين لانفجارين مماثلين.

ففي أكتوبر الماضي وقع انفجاران ايضا في مبنى المركز مما ادى لنشوب حريق في خزانات الوقود بداخله أسفر عن اضرار مادية. وأكدت شرطة حماس انها فتحت تحقيقا في الحادثتين، إلا أنها لم تعلن نتائجهما حتى اللحظة.

يُشار إلى أن هذا المركز قد أنشئ في عام 1982 كأول مركز ثقافي أجنبي ناشط في الأراضي الفلسطينية.

وانتقل المركز العام الماضي إلى مبنى جديد حيث يستقطب مئات الشبان في قطاع غزة من خلال النشاطات والدورات التدريبية التي يقدمها.

... وقتيل وجرحى بانفجار في موقع تدريب عسكري

غزة - «وكالات» : قتل فلسطيني واصيب اربعة اخرون بجروح الخميس في انفجار عرضي وقع في موقع للتدريب العسكري جنوب قطاع غزة وفقا لوزارة الصحة في غزة وشهود عيان.

واعلن اشرف القدرة المتحدث باسم الوزارة "استشهاد المواطن بلال عبد المنعم محمود الميتراوي «20 عام» و اصابة اربع اخرين جراء حادث عرضي في احد مواقع المقاومة غرب رفح".

وقال احد شهود العيان ان انفجار داخلي وقع في موقع تدريب لكتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحماس، ما اسفر عن وقوع عدد من الاصابات.

الا ان الكتائب لم تعلن اي تصريحات عن الحادثة.

وقتل العديد من النشطاء الفلسطينيين واصيب عدد اخر في انفجارات مماثلة اذ تتكرر هذه الحوادث خصوصا في مواقع تدريب تابعة لمجموعات عسكرية في قطاع غزة.

بسبب تصريحاته المناهضة لوجود المغاربة في البلاد

هولندا : النيابة العامة تلاحق النائب فيلدرز ... بتهمة «التحريض على الكراهية»

غيرت فيلدرز

امستردام - «وكالات» : اعلنت النيابة العامة الهولندية الخميس ان النائب اليميني المناهض للاسلام غيرت فيلدرز سيحاكم بتهمة «التحريض على الكراهية» العرقية بعدما صرح في مارس انه يأمل في وجود «عدد اقل من المغاربة» في هولندا.

وقال بيان ان «النيابة العامة في لاهاي ستقاضي غيرت فيلدرز بتهم اهانة مجموعة استنادا الى العرق والتحريض على التمييز والكراهية». واضاف ان «السياسيين يمكنهم الذهاب بعيدا في تصريحاتهم بفضل حرية التعبير. لكن هذه الحرية تتوقف عند حدود منع التمييز». لكنه اشار الى انه لم يحدد اي موعد بعد للجلسة.

وتستند القضية الى تصريحات ادلى بها فيلدرز في تجمع في 19 مارس بعد انتخابات محلية. فقد سأل انصاره ان كانوا يريدون عددا «اقل او اكثر من المغاربة في مدينتكم وفي هولندا؟». وعندما رد الحشد «اقل! اقل!» قال فيلدرز مبتسما «سوف نعمل على تنظيم ذلك».

وادى هذا التصريح الى رفع 6400 شكوى قضائية في مختلف انحاء هولندا فيما تصاعدت الانتقادات حتى من ضمن حزب فيلدرز «الحزب من اجل الحرية». كما انسحب نائب من حزبه «الحزب من اجل الحرية» من الكتلة البرلمانية غداة هذه التصريحات.

واعلن النائب رولاند فان فليت حينذاك في رسالة الى غيرت فيلدرز استقالته من الحزب. وقال «حان الوقت بالنسبة الي لمراجعة ضميري حيال ما جرى مع حزب من اجل الحرية». واضاف ان «تصريحكم بالامس بالنسبة للجالية المغربية حملني على مغادرة حزب من اجل الحرية وعلى ان اكون نائبا مستقلا في البرلمان».

وقال فيلدرز ان القرار الذي اعلنته النيابة الخميس «غير مفهوم». واضاف في بيان «قلت ما يؤمن به ملايين الاشخاص». واضاف «للمرة الثانية من الواضح ان بعض الاشخاص يريدون تدفيع الثمن للذين يقولون الحقيقة». ملمحا بذلك الى محاكمة اولى بتهمة التحريض على الكراهية في 2011.

وكان قد برىء في هذه المحاكمة اذ ان القضاة رأوا انه لا يمكن ادانته لان انتقاداته موجهة الى الاسلام كديانة وليس الى مجموعة اتنية.

وقال فيلدرز في بيان امس ايضا ان «الزامي بالمثول امام قاض هو تحريف للقضاء». على النيابة الاهتمام بملاحقة الجهاديين بدلا من ملاحقتي». مشيرا بذلك الى حوالى مئة هولندي التحقوا بصفوف جهاديي تنظيم الدولة الاسلامية للقتال في سوريا والعراق.

وقال رئيس المجلس الوطني لمغاربة هولندا محمد ربيع ان قرار النيابة «اشارة ايجابية الى المجتمع انها تدل على ان الجميع متساوون امام القانون». وفيلدرز معروف بتصريحاته النارية المناهضة للاسلام. ففي الماضي شبه النائب المثير للجدل القران بكتاب مذكرات هتلر «كفاحي» واصفا الاسلامي بانه دين فاشي. ويتمتع حزب الحرية الذي ينتمي اليه فيلدرز بشعبية ويحتل المرتبة الاولى في بعض استطلاعات الرأي. وهو يشغل 12 مقعدا في مجلس النواب الذي يتالف من 150 مقعدا.

وحمل فيلدرز يعنف على «قطعان» المهاجرين القادمين من اوروبا الشرقية في 2012 وكتب على موقع الكتروني انه يدعو الهولنديين الى اداة «الاضرار» التي يسببها هؤلاء للمهاجرون.

وانسحب عدد كبير من اعضاء حزبه بعد هذه التصريحات وكذلك بعد رفض فيلدرز الاعتذار.

ويرى عدد كبير من المراقبين وكتاب الافتتاحية والمحللين ان فيلدرز تجاوز حدودا وكان يدرك ما يفعله.